

مسابقة
ورد الى المطوعات من وزارة المعارف
انها رأيت ان تجري مسابقة نهاية لطالبي
الاختصاص في التربية والتعليم والاقتصاد
السياسي والمالية وفن التصوير وضربت
لذلك يوم في ٢٦ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠

ان يراجعوا اللجنة في دار الحكومة في غرفة
مشار رئيس الوزراء من الساعة ٣ الى
الساعة ٤٠ بعد الظهر من كل يوم مع ما لديهم
من البيانات لتعرض عليهم هذه الظروف وتعلم
اصحابها لدى اللجنة

مزايدة اشياء
بدار الحكومة

الحاجة الى معلم
تحتاج مديرية المعارف الى معلم قدير
ترسله الى مدرسة قرية بيت جن في قضاء
وادي النجم فعلى من آتس في نفسه الكفاءة
ان يراجع الدائرة المذكورة حاملاً الاوراق
المثبتة والشهادات

من لجنة من مهورات حوران
ان لجنة من مهورات حوران انت بمجموعين
طرداً من مهورات القطار في حادثة خربة
الغزالة فعلى من يهب اموالهم في تلك الحادثة

اتهام
امام المتهمين (بالكسر) ولم اوراق الدعاري تاريخ القرار ورقه
نوع الجرم تاريخ الاحمال
١٢/١/٢٣ ٣٦١ قتل
١٢/١/٢٤ ٣٦٢ دمشق
١٢/١/٢٥ ٣٦٣ قتل
١٢/١/٢٦ ٣٦٤ قتل
١٢/١/٢٧ ٣٦٥ غصب

ان الاشخاص المجررة اسماءهم اعلاه قد اتهموا بالجنايات المبينة انواعها اعلاه وقد تمخروا من جانب رئاسة استئناف الجزاء مهلة عشرة ايام
اضباراً من تاريخ اوراق اتهامهم كي يطعنوا للقانون ويحضروا الى جانبها واذا لم يأتوا خلال هذه المدة تفريقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول
المحاكمات الجزائية يتبدون غير طمحين للقانون فيستطعون من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهم غيابياً ونحجز اموالهم بالثأب ولا يحق
لهم اقامة دعوى ما بل يبادروا للادعاء عليهم وكل من علم بهل وجودهم مجبر على الاخبار عنهم كما انه تجبر جميع موظفي ضابطة المدلية
على اداء القبض عليهم وتسليمهم

طبعت بمطبعة الحكومة العربية

العدد ١٦٩ (الصفحة الثانية)
كل ما يتعلق بهجر الجريدة يراجع بشأه
دائرة المطبوعات

يراجع عن اعلانات الحكم ودوائر الاجراء والفليك
والمراسلات الرسمية خمسون قرناً سوريا بصورة
مطلوعة وفراشلت عن كل سطر من الاعلانات
الاعلية والتجار به تدفع لمطبعة الخزينة



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ ليرة سورية في الحاضرة
و ٧٥ ليرة داخل البلاد السورية وما تفرش خارجها
لبن القنطرة الجديدة في الحاضرة
لورش سوري

دمشق : الاثنين ١٨ ربيع اول سنة ١٣٣٩
نصدر مرتين في الاسبوع
و ٣٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

قوار رقم ٣٩٥

انت الجنرال غورو المندوب السامي
لجمهورية الافرنسية في سوريا و كيليكيا
والقائد العام لجيش الشرق

نظراً لقرار رئيس الجمهورية الصادر
٨ تشرين الاول سنة ١٩١٩

نظراً لكون ادارة شركة الخطوط
الحديدية اضطرت بسبب قسلة وضعف
وسائل النقل على الخط المسنن لتفويض
عدد الشاحنات المدة لتقليبات التجارية
الى شاحنتين فقط في اليوم وذلك ابتداء من
ارائل آب المنصرم

وغب الاخلاص على تقاسير الدوائر
التجارية والاقتصادية وتغاريروا دوائر السكك
الحديدية رأينا انه صار من الضروري وضع
نظام خاص مدقق لتوزيع الشاحنات على
التجار منعاً لكل تلاعب

نقرر
المادة الاولى - يتم الخطأ الحالي في
توزيع الشاحنات المدة لتقليبات التجارية
لغاية ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠
المادة الثانية - يتم ابتداء من الخامس

عشر من شهر تشرين الثاني اعطاء الاول
لطلبي النقل ما لم يكن هناك ضرورة لتكوين
البلاد بشرط ان تكون تلك الضرورة مثبتة
بشهادة تعطيها السلطات المحلية الآتية :

مندوب الكوميسر السامي في حلب
لحكومة حلب - رئيس البعثة الافرنسية
في دمشق لحكومة دمشق - حاكم لبنان
الكبير لحكومة لبنان الكبير - و عليه فكل
اولية للشحن تكون ملغاة وخصوصاً الاوليات
التي يستفيد منها تجار النقل (الشحنات)

المادة الثالثة - اعتباراً ١٥ تشرين
ثاني تقدم طلبات النقل على الخط المسنن
الحديدي من الساكنين في حكومة حلب
لمندوب الكوميسر السامي في حلب ومن
المقيمين في لبنان الكبير لحاكم لبنان الكبير
ومن المقيمين في دمشق ومخاضاتها لرئيس
البعثة الافرنسية في دمشق

وهذه اسلطات تجري التحقيق إما
مباشرة أو بواسطة غرفة التجارة كما في
اولاً - اذا كان الطالب تاجراً حقيقة
ثانياً - اذا كانت كية الطلبات متعاقبة
حقيقة لحاجة الطالب

وتتبع هذه التحقيقات تفوضي الى
تنقيص الطلبات وفقاً لاشتراط الآتية :
ترفض طلبات غير التجار
يقل المقدار المطلوب المبالغ فيه
يرفض الطالب المبالغ فيه اذا تكرر

المادة الرابعة - بعد هذا التنقيص في
كل حكومة يصير ترتيب الطلبات بالارقام
المتسلسلة اسبوعياً وترفع لمستشار بيروت
الاداري الذي يمسد اليه ترتيب الاوامر
العمومية حسب هذه الارقام

١ لانتقليات من بيروت الى حلب
والمطحات بين المدينتين
٢ لانتقليات من بيروت لدمشق
والمطحات بينهما
٣ لانتقليات من اقضية حلب والمطحات
بينها وبين بيروت الى بيروت

المادة الخامسة - المصلحة الاقتصادية
للبان الكبير تقدم الاوامر المنظمة على هذا
الوجه لمديرية الخطوط الحديدية - في كل
اسبوع
المادة السادسة - ان لجنة الخطوط
الحديدية تجيب على الطلبات وفقاً لترتيبها

هذه اعمه الاصل

حسب الأرقام الواردة فيها وحسب الاحتياطي من الشاحنات الموجودة عندها على أن يكون للحكومة حلب ٣ - ٤ وللمحكمة دمشق ١ - ٤ هذا المدد لانتقليات الصادرة من بيروت ولافضية حلب ١ - ٢ واقعية دمشق ١ - ٢ للانتقليات الواردة من بيروت .

تفيد الطلبات الواردة بعد تاريخ ١٥ تشرين ثاني بعد الطلبات التي سبقت ذلك التاريخ والتي تحصل تلك أيضاً .

ولمّا يصير إرجاعها من حين نشر هذا القرار من طرف مديرية المخطوطات الحديثة للسلطات المحلية الآتية :

ترفع الطلبات المقدمة من افراد حكومة حلب الى مندوب الكوميسير الاعلى في حلب ترفع الطلبات المقدمة من افراد حكومة دمشق الى رئيس البعثة العسكرية الفرنسية في دمشق .

ترفع الطلبات المقدمة من افراد حكومة لبنان الكبير لحاكم لبنان الكبير .

ولبذل هذه السلطات جهودها في تقديم الطلبات المذكورة بعد تعديلها للمصلحة الاقتصادية في لبنان الكبير لغاية ٩ تشرين ثاني على الأكثر . وتقدم المصلحة الاقتصادية الاوامر العنصرية لمديرية المخطوطات الحديثة لغاية ١٢ تشرين ثاني .

المادة السابقة - بقي تقديم طلبات النقل على الخط المديني مباشرة الى ادارة

المخطوطات الحديثة اذا كانت الطلبات المذكورة لا تتعلق بالخط المسنن .

المادة الثامنة - مندوب الكوميسير السامي في حلب ورئيس المراقبة الادارية وحاكم لبنان الكبير ورئيس البعثة العسكرية في دمشق ومديرية المخطوطات الحديثة مكافون بتنفيذ الاحكام المتقدمة كل حسبما يتعلق به منها ١٠ - ٤ تشرين ثاني ١٩٢٠

الامضاء : غورو .

حاشية - ان ضمن الفأكونات الكاملة فقط يكون من محطة مرافاً بيروت على الفور اما الشحونات التي تفيض من محمول شاحنة واحدة فيجب ان لا يصحكون الا من محطة بيروت الكبرى لانها وحدها تحتوي على المعدات اللازمة لذلك .

بالوكالة

امضاء : روسي

الجمهورية الفرنسية

الديوان الحرب العربي للفرقة الثالثة

الكائن حالياً بدمشق

حكم باسم الشعب الفرنسي

قد اصدر الديوان العربي المشار اليه والمثبت الآن بدمشق بتاريخ ٣ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠ بانفاق الآراء وبندماج قرارات وادعاءات القروض العسكرية جيكاً على محمود الصالحاتي السوري المولد والقاطن بدمشق لسرقته حيوانات عائدته الجيش الفرنسي فبعده هذا عد مجرمًا ومستوجباً العقاب وفقاً

للمادة ٣٨٥ من القانون الجنائي فلهذا الاسباب وطبقاً للمادة المذكورة حكم عليه بخسة عشر سنة بالاشغال الشاقة ومصادرة جميع املاكه كافة وحكم عليه ايضاً عملاً بجادتي ١٣٩ من قانون الجزاء العسكري و (١) من قانون ٢٢ يوليو سنة ١٨٦٧ بتفرقة جميع مصاريق المحاكمة على ان تحصل من امواله وتدفع الى خزينة الحكومة الفرنسية . ان الحكم الحالي يندعي تنقيده اعتباراً من هذا التاريخ في ٣ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠ اما مبلغ نفقات المحاكمة فهو اثنا عشر فرنكاً

معرض تجاري

تقديم مديرية التجارة والصناعة لعموم تجار الحاضرة انه بناء على اشعار رئاسة البعثة الفرنسية المحترمة سيفتح سوق بيز (معرض) السنوي عن سنة ١٩٢١ في شهر ايار القادم فهي تطلب من الذين يرومون الذهاب للفرجة عليه ان يعلموها بذلك كي تمكن من ارسال نشرات لجنة المعرض لهم حيث يرون فيها التفاصيل الثامة عن كافة انواع البضائع والمصنوعات والآلات الافريقية فيحصلون بواسطتها على فوائد جمة لا يتألمون من سواها .

الطاعون في السويد

علمنا من كتاب رئيس الوزراء عطفًا على اشعار ادارة الصحة بمصر انه حدث اصابة بالطاعون الدبلي في ١٥ الجاري في السويد وان المصاب مازال رهن المعالجة

وتبين من التباين الوارد عن ادارة الصحة في القاهرة انه في ١٧ و ١٨ الجاري وقعت اصابة بالطاعون الدبلي في السويدس ولا يزال المصابان رهن الملاحظة لاجل التايفون

ورد للطبوعات من مدير البريد والبرق العام تأكيد بناء على طاب حاضرة المستشار الذين يودون الاكتساب بالشبكة التلفونية التي تنصح ان تقيم عليه فالامل منهم ان يراجعوا مدير البريد والبرق المركزي كي يأخذوا وصلاً مطبوعاً بنفي باكتسابهم

اسعار السحب على باريس

في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

٦٧ ٥٦ - الليرة الانكليزية بفرنكات

١٢ ٥٨ - الليرة المصرية بفرنكات

٦١ ٢١٠ - الليرة السورية بقروش سورية

٤١ ٣٤ - الليرة السورية بقروش سورية

يوم ١٩ منه سنة ١٩٢٠

١١٥ ٥٧ - سعر الليرة الانكليزية بفرنكات

٤٠ ٥٩ - - - - - المصرية

٢٩٧ - - - - - بقروش سورية

٦٧ ٣٣ - - - - - السورية بقروش

مصرية

في ٢٣ منه

٦٢٥ ٥٨ - سعر الليرة الانكليزية بفرنكات

١٢ ٦٠ - - - - - المصرية

٦٠ ٣٠ - - - - - بقروش سورية

٢٦ ٣٢ - - - - - السورية بقروش مصرية

في ٢٤ منه

٥٠ ٥٧ - سعر الليرة الانكليزية بفرنكات

٩٧ ٥٨ - - - - - المصرية

٨٥ ٢٩٤ - - - - - بقروش سورية

٩١ ٣٣ - - - - - السورية بقروش مصرية

في ٢٦ منه

٧١ ٥٧ - الليرة الانكليزية بفرنكات

١٨ ٥٩ - الليرة المصرية بفرنكات

١٠ ٢٩٢ - الليرة المصرية بقروش سورية

٧٩ ٣٢ - الليرة السورية بقروش مصرية

قرارات محكمة التمييز

قرار حقوقي

قرنت الفترة المحسبة الصادرة وجاها

في ١٧ تموز سنة ١٩١٩ من الحاكم المنفرد

بقضاء عجولون للرفوعة مع تفرضها كافة

محكمة التمييز العربية بكتاب الحاكم المولى

اليه المورخ في ٢٢ تموز سنة ١٩١٩ عدد ٧١٥

لتدقيق تمييزاً بناء على اللائحة التمييزية

المعطاة من مصطلح الذباب من اهالي قرية

جمعي التابعة للقضاء المذكور فوجدت نفع من

الحكم بالزام المديني عليه المعارض طالب التمييز

المرقوم بتسليم الحارة المديني بها الموصولة

الاشكال والحدود مع مجشها للمديني المعارض

عليه التمييز عايه يوسف بن عيسى من قرية

الشجرة التابعة لقضاء طابريا وذلك لانه ثبت

بالبينة الشرحية الزكامة وعلنا كون الحارة

المذكورة هي تياج عند المديني المعارض عليه

وتضمن المديني عليه صاريق المحاكمة ومغاد

اللائحة التمييزية السابقة المذكورة المعطاة في ١٩

تموز سنة ١٩١٩ ضمن المدد القانونية ان الشهود

م من تعلقات المديني وانه هو ذو اليد على

الحارة المديني بها فكان على الحاكم ان يستمع

بينته لذلك يطلب القضاء واللائحة الجوابية

المعطاة من المديني عليه المرسولة ضمن تحرير

الحاكم المولى اليه المورخ في ٢٤ تموز سنة

١٩١٩ نومبر ٢٧ تضمن الرد على ما جاء

باللائحة التمييزية وطلب تصديق الحاكم

المذكور . ولدى التدقيق والذاكرة بالاجاب

تبين ان الحاكم دخل فلم يجاف المديني المحكوم

له عين الاستفاد وكما تنص المادة ١٧٤٦

من مجلة الجلبلة فانفتحت الآراء في ٢٠ ذبيع

الاول سنة ١٣٣٨ و ١٣ كانون الاول سنة

١٩١٩ عملاً باللائحة ٤٤ من قانون حكام

الصلح على قضى الحكم الواقع واعادة لاذراق

لحق الاجراء الاجرائي وانهاء التباينات

لطرفين بموجب المادة ٤٦ من القانون المذكور

وخرج القضاء وهو نصف الخرج الاساسي

بموجب من يظهر في النتيجة غير محق

قرار جزائي

قري اعلام الحكم لوجاهي الجلب في الصادر

من محكمة اذ لثانف الجزاء في سورية بتاريخ

١٩ نيسان سنة ١٩١٩ المرفوع للمحكمة

التمييز العربية مع ما يتفرع عنه من الاوراق

واللائحة التمييزية المعطاة من جانب المحكوم

عليه الآتي الذكر ليدقق تمييزاً عملاً بالمادة

هكذا عنه الفصل

٣٢٧ من اصول المحاكم الجزائية فوجد
بضم نجرم فهد بن ديب الشامي من سكان
محلة الصغية بدمشق الشام بالجناية لثبوت
ارتكابه جرم سرقة اشياء مكية بنت رشيد
الاشييه من محلة المهاجرين بصورة خلع باب
دارها وكسر صندوقها الحديد وسرقة
اشياء المشتكية الثانية رقية بنت سالم افندي
والحكم بوضعه بالكورك مدة ثلاث سنوات
وثلاثة اشهر اعتباراً من تاريخ توقيعه الواقع
في ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٣٣٧ توفيقاً للمادة
(٢٧٠) من قانون الجزاء منها الثلاث سنوات
عن سرقة مكية وثلاثة اشهر عن سرقة رقية
وتضمنه تسعين يال مجدي وخمسة ليرات
عثمانية ذهباً عن اشياء رقية التي اثبتت
تلك القيمة حسب الاصول وقرئت
اللائحة المذكورة فوجدت تتضمن ان
اقراره كان من تأثير الضيق الذي جرى
عليه والله لم يوجد عنده شيء من الاشياء
المسرقة وأنه لم يسبق له عادة بذلك لذلك
يطلب النقض ولدى تدقيق اوراق الدعوى
وفرقاتها والمذكورة بايجابها اتخذ القرار
الآتي

حيث ان المحكمة بقت قرار التجريم
على ان السرقة وقعت بصورة خلع الباب
وكسر الخزان والصندوق الحسابي الاشياء
المسرقة بوجدت لعل السرقة الاخرى من
الاسباب المشددة وحكم على المتهم فهد بن
ديب الشامي بوضعه في الكورك ثلاث
سنوات لان كل سرقة اشياء مكية وثلاثة

اشهر ايضاً بالكورك لسرقته المدعية الثانية
رقية ولم يوجد في اوراق الدعوى ولا بافادات
المدعية مكية ولا باقرار المتهم ما يدل على ان
خلع الباب وكسر الخزان والصندوق وقع
من قبل المتهم حتى تكون حركته الواقعة
مطابقة لحكم المادة التي استندت عليها المحكمة
ولا قام دليل ولا علم كون الكسر والخلع اللذين
يعتبران نوع الجرم كانا حادثين غير متقدمين
على يوم وقوع السرقة والحكم بالحكم بثلاثة اشهر
على حدة بالصورة المذكورة في تمديد الجزاء
لا توافق لنص القانون بل يجب جعلها من
الاسباب المشددة ويحكم بها معاً هذا مع
انه لم يفي بضبط المحاكمة ولا اغلامها انها
روعت احكام المادة ٢٦٦ من اصول المحاكمات
الجزائية المستلزمة بتليغ المتهم الورقة التي تضمن
اسماء الشهود وعليه انقضت اكثرية لآراء
في ٢٠ شعبان سنة ١٣٣٧ وفي ٢٠ مارس
سنة ١٩١٩ استناداً على المادة ٣١٤ من
قانون اصول المحاكمات الجزائية على نقض
اعلام الحكم المذكور واعادة الاوراق لها
لاجراء الاجاب وخرج النقض ما تناقش
يود على من يظهر في النتيجة غير محق

قرار شرعي

قري هذا الاعلام الشرعي الصادر من
المحكمة الشرعية بدمشق المورخ في ١١
محرم سنة ١٣٣٨ المرفوع للمحكمة التمييز
المرية بكتاب من قاضي دمشق لتدقيق
في بيان على استدعاء المحكوم عليه فيه

بالاستدعاء السابق الذكر المورخ والمقدم
في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ ضمن المدة
القانونية وهي عبارة عن طالب نقض هذا
الحكم لعدم وجود صك شرعي لوصية ولعدم
موافقة الشهادة للدعوى ولان المدعي هو
الراضع اليه على التركة ولعدم وفاء ثلث المال
بالبلغ الموصى به مع عدم تحرير التركة ولان
ادعاء الرجوع ليس اقراراً بالوصية لانه ادعى
الرجوع عن كل الوصايا لان هذه مخصصة
وقرئت اللائحة الجوابية التي يطلب فيها
التمييز عليه تصديقه مع الرد على ما ذكره المميز
بلائحته ولدى التدقيق والمذكورة بايجاب
ذلك تبين ان العاجز سأل المدعي على عدم
العلم بوجوب الوصية عن وصيتها المدعاة بعد
تصريح المدعي عليه بان له على رجوعها عنها
شاهدين مقبوعين في المعانة وأنه عاجز عن
احضارهما قبل ظهور بطلان دعواه وعجزه
عن اثباتها حاله كونه كان عليه ان يعمل بموجب
المادة التاسعة والمشرين من اصول المحاكمات
الشرعية مع هذا لم يتعرض القاضي للبحث عن
وفاء ثلث مال المتوفاه بالبلغ المدعي ايضاً
به او عدمه لذلك وجد الحكم بجائزه هذه خلاصة
مطالعة للاصول فاتفقت الآراء في ١٥ رجب
سنة ١٣٣٨ وفي ٣ نيسان سنة ١٩٢٠
عملاً بالمادتين ١٨٣٩ من المحلة ٢١١ من
اصول المحاكمات الحقوقية على نقض واعادته
للمحكمة المشار اليها ابلغ ذلك للطرفين
واجراء الاجاب الشرعي فيه

قرار حقوقي

قرئت الترة الحكيمة الصادرة وجهاً
في ٢٤ حزيران سنة ١٩١٩ من الشاكر المفرد
بفضاء حصص المرفوعة مع فرقاتها كافة
للمحكمة التمييز العربية بكتاب الحاكم الرما
اليه المورخ في ٩ تموز سنة ١٩١٩ عدد ٣٩١
لتدقيق في بيان بناء على ورقة ضبط طلب التمييز
المطاة من محمد الخالد سعد الله الحاسبي من
محلة الحميدية بمدينة حمص فوجدت تتضمن
الحكم برد دعواه المقامة منه على المدعي عليه
سليم البد الله من سكان محلة المذكورة
ونعمه المعارضة له بالبلغ المدعي به وقدره سبع
ليرات ونصف عثمانية من ضمن سند وذلك
لان المدعي عليه ادعى انه لم يقبض بالبلغ
المحرر في السند وفقاً بل هو من غير الدار
البايعة منه الى المدعي بصورة قطعية وحقيقية
البيوع ومن وانه كاذب بازانة المحاكم
تحليف المدعي وعين صورة اليمين الا ان
المدعي قال لا يحلف الا بقوله والله ان
المدعي سأل ان يكن كاذباً باقراره فهدم
فاكلا وشي المدعي عليه مصارف المحكمة
وخلاصة ماورد في ورقة ضبط طلب التمييز
الآتية الذكر الموقع عليها من الحاكم في ٢ تموز
سنة ١٩١٩ ضمن المدة القانونية كتليف
الحاكم لتحليفه اليمين على ان يبلغ المدعي به
قد سلمه ذهباً للمدعي عليه بهمان اقراراً
باضائه الموضع بشييل السند وادعائه كذب
الاقرار واعتباره ناكلاً عن حلف الغير بخلاف
القانون وفيه النقض ولدى التدقيق

والمذكورة بالايجاب ظهر ان تكليف الحاكم
للمدعي ببيان غير التي عينتها المادة ١٨٩
من المحلة الجليلية عند ما لم يبدى عليه بانه
كاذب باقراره ليس له محله فانفتحت آراء
في ٢٢ صفر سنة ١٣٣٨ و١٦ تشرين ثاني
سنة ١٩١٩ توفيقاً للمادة ٤٤ من قانون
حكم الصالح على نقضه واعادته الاوراق لها
لاجراء الاجاب وايضاً التيليات للطرفين
باللادة ٤٦ من القانون المذكور وخرج
النقض وهو نصف المخرج الاساسي بوجوب
من يظهر في النتيجة غير محق

قرار جزائي

دقق القرار الصادر من المحكمة في مركز
اراء الكرك المورخ في ١٠ نيسان سنة ١٩١٩
المدعي من جانب الخاتم المذكور في اوراق
المذكورة في ربيع ١٤ نيسان سنة ١٩١٩
الرفعة للمحكمة التمييزية بكتاب استدعاء
المدعي العام في اوراق المذكور فوجدت تتضمن
محكمة عبد الرزاق بن عبد الله الشهابية
بن اهلي الكرك من جرم قتل اخيه محمد
بن بهاء الشهابي ولذلك استناداً على فقدان
الادلة والبراهين التي تثبت ارتكابه
المذكور وبقراره المرفوع تولى باجله
الموجود من مرضه الحسب واستدعاء التمييز
المقدم من المدعي ابراهيم بن عبد الله
المورخ في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ تتضمن ان
المستعدين لم يصاب النساء والذي دفع
للمدعي والذين حلفوا الذي شمله

والذي صلى عليه وان تستحق لم يخلف
الشهر. والذين جلبهم للبين وان عدم
والد. ابن واخوه عبد الرزاق وسيد
الدين موجب للدقة والاشفاق
لم يخفق من الجوار والطبيب عين ما اذا كان
تاريخ قبل الوفاة كان مريضاً ام لا لذلك
طلب نسخ ال. ان الذي اتفق في
ال. تاريخ الوفاة عشرة من مقروء
ال. تاريخ الوفاة عشرة من مقروء
سليمة وان كرهه بالحباب ذلك اتفق
ال. تاريخ حيث ان التوقيعات لم تستعمل على
ال. تاريخ حيث ان التوقيعات لم تستعمل على
المستحق بعض الشهر عند المدة ٧٠ من
قارب اصول المعاكات الجزائية وكان اعتراض
ال. تاريخ العام على هاتين الجزيتين وارداً افقت
ال. تاريخ في ١٩ : سنة ٣٣٧ وفي ١٩
مايس سنة ١٩ : استناداً على المادة ٣١٤
بموجب اصول السجلات الجزائية على قس
من المعاكات المذكورة واعادة الأوراق
عليها لا كمال اذيفت على هذه الصورة
وخرج القس مائتا غرر يعود على من يظهر
في التوقيع غير حق.

تكتيب

ورد من صاحب المصحة
بناء على الظاهر ان
ال. تاريخ ٦١ وتاريخ ١٦
سنة ١٢٠٠ بخصم
وال. تاريخ على تاريخ مائة ومائة ومائة

التي واردة فخرت الجريدة المشار اليها المتأخر
ال. تاريخ وقيل تكذيب هذا العاجز فلا
تظن ان الجريح الموجود الآن في مستشفى
دمشق يتساهل مع ما ويكذب الخبر فعليه اعرض
له ليكن ان هذا العاجز لا يرغب ان يتساهل
الجريدة المشار اليها بهذا الامر بل اريد ان
ننشر الحقيقة وعليه اعرض لمقامكم مكرراً
معهود في السابقة كما جاء تقرير مدير ناحية
ال. تاريخ انه ما وقع شيئاً بهذا على القريتين
للكورتين واما الجريح الموجود الآن
بدمشق كان دخل الى ارض (رنكوس)
التابعة لقضاء البيك هو ورفيق له مسلحين
قتل الرقيب ونجا. الجريح ولدى القتل فهم
ان المدعى من من اشياء قربة صيدانيا
ويوجد بحقهم ورقة اخذ وقبض عليه قد
حررنا برقية الى دمشق بطلب البيك بلوم القاء
القبض على التجسس. (ال. تاريخ)
ال. تاريخ التي القبض على التجسس وارسلت
الأوراق الثلاثة بهذه الدعوى من قبل حقانية
قضاء المدة قضاء البيك لاجل اجراء المعاملة
للقضية بحق التجسس حيث ان الجرم وقع
باراضي (رنكوس) التابعة لقضاء المذكور.

بيع آلات

مطروح بالزيادة العلية يسع بعض
آلات السيارات وعربات (موتورات)
الثانية وغيرها فمن يرغب شرائها عليه مراجعة
ديوان ادرات. ذلك الدولة بوزارة المالية

التزام رسوم

قد عرض للزاد اصاني التزام الرسوم
المطروحة على ايضا من الواردة من خارج المنطقة
الشرقية التي تقرر استيفائها لحساب البعث
السوري وطناً المقاصد الخيرية على ان تجري
الاحالة الاولى في ٢٥ كانون اول سنة ١٢٠٠
والاحالة القطعية بعد ثمانية واربعين ساعة
منه. فعلى من يود الاطلاع على الشروط
والدخول في هذا الالتزام ان يراجع محاسبة
المعارف في كل يوم.

ورد من وزارة المعارف الى مديرية
المطبوعات ما يلي :

ان مدرسة الصنائع التي تقيم بين
جدرانها الاتام من ابناء الامم تحتوي اليوم
على معظم الصنائع الوطنية من اشغال انواع
الحديد والتجارة والحياطة والاحذية
والتنسوجات الصوفية وهي مستعدة لصنع
ما يوصى به اليها من اي نوع كان مما ذكر
فيصدر بكل وطني ان يعاضدها ويضع
ما يحتاجه اليها وفي ذلك ما لا يخفى من
تشجيع وترويج المصنوعات الوطنية

في مدرسة الصناعة

بما ان ادارة مدرسة الصنائع تحتاج
للباس تلاميذها من قميص وسراويل
ستائة ذراع من الخام الاميركالي فعلى من
يود تمهيد ذلك ان يكتب القبية التي
تألفها على ورقة ويضعها داخل ظرف مغتم

وبقدمه لادارة المدرسة المذكورة والمدة
ثلاثة ايام من تاريخ نشر هذا الاعلان

الحاجة الى معلم
ورد من وزارة المعارف لادارة
المطبوعات ما يلي :

ان مصلحة اللغة لفرنسية في تيميزي
جاء شاغرة راتبها (١٠٣٥) وفي اول كانون
الثاني يكون راتبها ١٢٠٥ ديناراً سورياً فمن
آتت نفسه الكفاية فليراجع دائرة المعارف

وظيفة شاغرة

شغرت في مدرسة سليحية الزراعة
وظيفة طبيب يطري يدرس فن تربية
الواشي وامراضها مع علم الحياتيات براتب
١٥ ديناراً خلا الضم والاكل والنوم فعلى
من آتت في نفسه الكفاية مراجعة مديرية
الزراعة والحراج العامة.

دار الحضارة

نقلت دار الحضارة من الجارستان الى
دار في عرنوس فعلى من يود قيد ابنه او
ابنته فيها ان يراجع ادارة المدرسة.

شعبة البريد

ان ادارة البريد قررت تأسيس شعبة
بريد في الصالحية بالشهداء لتعاطى الرسائل
العادية الآن فقط.

الحاجة الى مترجم
تحتاج ادارة البريد والبريد الى مترجم

يحسن الترجمة من اللغة العربية الى الفرنسية
ومنها اليها براتب (١٢٠) لأن على ان يضم
على راتبه ايضا في السنة المقبلة بنسبة ما يظهر
من الكفاية والاقتدار.

اعلانات

اعلان من محكمة استئناف الجوار في دمشق
قبلا كان صدر اعلان في ١٢ كانون الثاني من
هذه المحكمة بتاريخ ١٢ حزيران ٣٣٤ عدد
١٣٥ و ١٥٣ على مصطفى عاصم اندي

ال. تاريخ السابق في قضب القبطرة يقضي
بوضعه في الكوراك ثلاث سنوات وباتزامه
لدفن مبلغ اربعة عشر الف وستمائة واحد
وتمعين غرضاً وسبعين مائتاً صباغ الى
الادارة الموصى اليها وذلك ما ثبت انه
ادخله على ذمته من امواله عندما كان مستخدماً
في الكتابة المذكورة وبضمه بمصداق

المحكمة البالغ عنها مائتان وسبعون غرضاً وبما
ان مصطفى عاصم اندي المذكور قد توفي
وفهم ان من جهة ديوانه زوجه نظيرة ابنة
الحاج مصطفى القريب وابنتها من زوجها
المذكورة ابنة واشتقاه توفيق اندي وعزت
اندي وشقيق اندي اولاد احمد مري
القبلاوي وشقيقته فريدة ثم بغير الاقامة
لذلك علقنا نسخة عن هذا الاعلان
ايوان المحكمة حسب القانون ونشرنا خلاصه
هذا الحكم في الجريدة الرسمية ليكون ذلك

بقام تولى قانوني الى الزاوية المذكورة
اذا كان لهم بحقه ارجاء حاكم
الاعلان في في المدة القانونية
في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٢٠٠

من دائرة قضاء طبر دوما

ان قضاء وخديجه ومحمد اولاد احمد
المصري من اهالي الشام تبقى لهم بضمن
الشيخ شويش بن الشيخ عبد القادر القادري
ثمان ليرات عثمانية وثلث مائة مائة
على انشلي خمسون ليرة عثمانية كلاً
من اهالي قرية التل بموجب نصي للمداينة
الارل مؤرخ في كانون الثاني سنة ٣٢٩ رقم
المدة ستين اعتباراً من تاريخ التسليم
مؤرخ في تشرين اول سنة ٣٣٠ رقم ١ مادة
سنة واحدة اعتباراً من تاريخه وتناء المبالغ
المذكورة بضمه. اول كامل قطعة الارض
المسجورة بضمه ان المعروفة بارض خرا وباعهم
التالي كامل قطعة الارض المسجورة بضمه
المعروفة بارض شعبة الارض المعلومين للمواقع
والحدود ونظراً لان قضاء المدة في تمام
عن الدافع صار ح. اذكر بارتد المقي من
تجري احالها الاولى بسد مرسوم
واربعين يوماً وقبل الغم بالمائة مائة لمدة
خمس مائة يوماً اعتباراً من تاريخ التسليم
ورغبة بشرائنا فليراجع دائرة المعارف
وذلك على صا نشر هذا الاعلان
في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٢٠٠

هكذا منه الشاهد